

لقد ظلت معايير القوة والمصالح على مدى سنوات طويلة المتحكم الأول في إنفاذ القواعد القانونية الدولية، باعتبارها التفسير المنطقي الوحيد الذي يوضح فكرة الكيل بمكيالين، ويفسر حالات عديدة شهد العالم فيها تطبيق ادق تفاصيل قواعد القانون الدولي في حالات محدودة، مقابل حالات أخرى كثيرة جرت التغطية والتغاضي على ما وقع فيها من انتهاكات وخروقات لأقوى قواعد القانون الدولي وأشدّها الزامية.

لعل من الواجب علينا اليوم كأكاديميين وبكل حياد وشفافية الشروع في تقييم مسيرة القانون الدولي بشكل عام، وعلى الخصوص مراجعة ما ورد في باب حفظ السلم والامن العالميين باعتباره الركيزة التي تقوم عليها باقي فروع القانون الدولي، فلا مجال للكلام عن فعالية للقانون الدولي في ظل الحروب والنزاعات المسلحة.

يهدف هذا الملتقى لإبراز مكانم النقص والقصور الموضوعي في قواعد الأمم المتحدة المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين سيما في ظل تنامي النزاعات الدولية وعجز منظومة الامن العالمية في معالجتها أو بروز متغيرات وإشكالات دولية مستجدة تهدد القيم الدولية المشتركة كالبيئة والهجرة والمناخ والصحة العالمية، فضلا عن تحديد أهم العوامل السياسية والواقعية المؤثرة على فعالية الآليات القانونية والمؤسسية الأممية الرامية لحفظ السلم العالمي باعتباره مقصد المقاصد الدولية وصمام أمان واستقرار العلاقات الدولية وحماية المصالح المشتركة والسيادية للدول دون استثناء، وذلك في سياق عالم دولي مضطرب ومعقد المصالح ومتشابك في موازين القوى الدولية، وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية قواعد القانون الدولي في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة لا سيما حفظ السلم والامن الدوليين في ضوء التحولات الدولية المعاصرة التي من شأنها المساس أو الاخلال بجدوى وقيمة القاعدة القانونية الدولية؟

الهيئة المشرفة

* الرئاسة الشرفية *

أ.د/ عمر فرحاتي، مدير جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي

أ.د/ المكي دراجي عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

- مدير الملتقى: أ.د/ كرام محمد الأخضر
- رئيس اللجنة العلمية: د. محمد الطاهر جرمون
- رئيس اللجنة التنظيمية: د. الأزهر لعبيدي

إشكالية الملتقى

شهد العالم في السنوات الأخيرة العديد من التحولات التي كان لها أثر بارز على القيمة القانونية للقاعدة القانونية الدولية، فباعتبار أن كثيرا من الدول والفاعلين الدوليين لم يشاركوا في وضع قواعد القانون الدولي الحالي، من الطبيعي التساؤل حول مدى مشروعية الزامهم بهذه القواعد، وكذا مدى صلاحية هذه القواعد القانونية القديمة لمواكبة التغيرات الحالية التي غيرت هذا القانون من مجرد قانون للعلاقات بين الدول إلى قانون يحكم العلاقات الدولية وينظم الاهتمامات والمصالح العالمية المشتركة.

لقد بات نظام الأمن الجماعي المتصل بميثاق الأمم المتحدة باعتباره القانون الأساس الذي تنتظم من خلاله أصول العلاقات الدولية اليوم محل الكثير من النقد والامتعاض والتشكيك وانعدام الرضا بمدى وجدوى إلزاميته سيما من قبل الدول الضعيفة، حيث يظهر الواقع بجلاء الكثير من جوانب النقص والخلل في السياسة التشريعية التي تمت من خلالها صياغة قواعده، ناهيك عن التساؤل الملح بشأن مدى صلابته هذا البناء دولية، باعتبارها التفسير المنطقي الوحيد الذي يوضح فكرة الكيل بمكيالين، ويفسر حالات عديدة شهد العالم فيها تطبيق ادق تفاصيل قواعد القانون الدولي في حالات محدودة، مقابل حالات أخرى كثيرة جرت التغطية والتغاضي على ما وقع فيها من انتهاكات وخروقات لأشد قواعد القانون الدولي الزامية.



جامعة الشهيد حمه لخضر
الوادي



الوادي-الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالتنسيق مع:

مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

ومخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

فرق البحث في إطار برنامج PRFU

ينظمون

الملتقى الدولي الثامن عشر
بعنوان

فعالية قواعد القانون الدولي
في ضوء التحولات الدولية المعاصرة

يومي 06 و 07 نوفمبر 2023



شروط المشاركة

- أن يتسم الموضوع بالجدية والأصالة، وألا يكون البحث قد قدم في ملتقيات ومؤتمرات علمية سابقة، أو نال به الباحث درجة علمية.
- الالتزام بالشروط العلمية والمنهجية والأكاديمية المعمول بها.
- أن يندرج موضوع المداخلة ضمن إحدى محاور الملتقى.
- تقبل المداخلات باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.
- تكتب المداخلة طبقاً للأصول العلمية المتعارف عليها باللغة العربية في شكل WORD بالشكل المحدد في القالب المنشور على الموقع.
- ينبغي على المشارك تقديم المداخلة مع ملخص محرراً باللغتين العربية والإنجليزية.
- ألا تقل عدد صفحات المداخلة عن 12 صفحة ولا يتعدى 20 صفحة.
- ترسل المداخلات كاملة.
- تقبل المداخلات الفردية فقط.



مواعيد هامة

آخر أجل لقبول المداخلات كاملة: 2023/10/15

إعلان المشاركات المقبولة: 2023/10/25

استقبال المشاركين: 2023/11/05

انعقاد المؤتمر: 2023/11/07-06

ترسل المداخلات كاملة عبر موقع الملتقى على:

<https://eril.sciencesconf.org/>



أهداف الملتقى

نستهدف من خلال هذا الملتقى حشد أكبر قدر ممكن من الكفاءات العلمية المتخصصة في هذا المجال من أكاديميين وباحثين ومراكز دراسات ودبلوماسيين وقضاة دوليين وفاعلين حكوميين وغير حكوميين...، ليشترك الجميع ببحثهم ودراساتهم وخبراتهم حول فعالية القانون الدولي. هنا نتوقع أن نقف أمام خيارين أساسيين الأول: أن هنالك خلافاً في البناء القانوني الدولي وهو أمر خطير يحتاج منا المسارعة إلى تسليط الضوء على مواقع الخلل ومواطن الضعف في ميثاق الأمم المتحدة بالأساس وغيره من النصوص الدولية بالتبعية، ثم تجميع ما يتعلق بها من توصيات ترفع إلى الجهات المعنية لاتخاذ ما يلزم لتصويبها وتصحيحها. أما الثاني فيقع إذا كان الوضع رائقاً ولا يدعو إلى القلق، وحينها يتوجب علينا الأشادة بما هو موجود باعتباره وضعاً مثالياً لا يمكن أن نطمح إلى وضع أفضل منه... على أنه وفي الحالتين سيتم تجميع كل البحوث المقدمة للملتقى وطباعتها في مؤلف واحد بترقيم معياري دولي توزع على مختلف المكتبات الورقية والإلكترونية عبر العالم، كما ترسل منه نسخة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

محاور الملتقى

المحور الأول: أهم التحولات الدولية الحالية

• التحولات البنوية: زيادة عدد الفاعلين الدوليين وتنوعهم. (تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية، مراكز البحث والدراسات والتأثير الدولية، فكرة حقوق الإنسان، مكانة السيادة الكلاسيكية).
• التحولات الموضوعية: تغير العلاقات واختلاف الاهتمامات (الجدوى الاقتصادية، الصحة العالمية، اتساع مجال الأمن العالمي).

- التحولات القيمية: بروز فكرة القواعد الأمرة الواجب احترامها من الجميع (قواعد جديدة؟).
- التحولات الرقمية: القيمة القانونية للتصريحات الرسمية عبر وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي.

المحور الثاني: العناصر المتحكمة في فعالية القانون

- جدية المنظمات الدولية: هشاشة دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.
- حزم القضاء الدولي: مدى فعالية دور محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية.
- الاعتبارات غير القانونية: الاعلام ومراكز الضغط، الايديولوجيا، القوة، المصلحة، عدم كفاءة المبعوثين الدبلوماسيين، قوى الضغط...الخ.

المحور الثالث: النتائج المترتبة عن ضعف فعالية القانون الدولي

- استمرار سياسة الكيل بمكيالين (الازدواجية في المعايير).
- انعدام المسؤولية وتجدد خرق قواعد القانون الدولي.
- تفشي النزاعات الدولية وغياب احترام القانون الدولي.

المحور الرابع: رؤية استشرافية لمستقبل القانون الدولي

- استمرارية العمل بقواعد القانون الدولي على حالها.
- استبدال المنظومة القانونية الدولية الحالية بأخرى جديدة.
- بقاء القانون الدولي الحالي مع تغييرات جوهرية.